

وتصحيح ما ليس بصحيح بضرب من الاحتيال والتخيل ، ونوع من العلل والمعارض والمعاذير ، ليخفى موضع الإشارة ، ويغمض موضوع التقصير .

وما أكثر ما يحتاج الكاتب إلى هذا الجنس عند اعتذاره من هزيمة أو حاجته إلى تغيير رسم ، أو رفع منزلة دنىء له فيه هوى ، أو حط منزلة شريف استحق ذلك إلى غير ذلك من عوارض الأمور ، وأعلى رتب البلاغة - كما يرى أبو هلال - أن يحتاج للمذموم ، حتى يخرج في معرض المحمود ، وللمحمود حتى يصيره في صورة المذموم .

ويدل ما يقع فيه بعض الشعراء من التناقض على أن الأدب لا يتقيد بالحقائق العقلية ولا يتحراها ، وإن وقعت في بعضه أحياناً .

ولو كان الأدب يعبر عن تلك الحقائق كما هي كان عليه أن يلتزم طريقاً وأجداً ، ويقيد الأدباء بأفكاره واحدة لا يمجدون عنها . ولكنه بطبيعته يتناول الممكنات التي تحتل الوجود كما تحتل العدم ، وتكون أولاً تكون ، ويصف أفعالها في النفوس . وهي أفعال متضاربة بين الناس كما تتضارب في داخل النفس الواحدة التي ترضى عن الشيء أحياناً كل الرضا ، وتسخط عليه ذاته ، أو تقل درجة رضاها عنه في أحيان أخرى .

وليس ذلك شأن الحقائق الثابتة التي لا تتعدد ولا تتغير ، ولكن الذي يتعدد هو مشاعر الناس ، أو مشاعر الإنسان نحوها ، وعلى التعبير الأدبي وعلى القدرة البيانية لدى الكاتب أو الشاعر أن تكون مطاوعة في كلا الحالين .

وذلك ما دعا قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ) إلى أن ينبه في كتابه « نقد الشعر » إلى أن مناقضة الشاعر نفسه في قصيدتين أو كلمتين ، بأن يصف شيئاً واحداً وصفاً حسناً ، ثم يذمه بعد ذلك ذماً حسناً ، غير منكر عليه ولا معيب من فعله ، إذا أحسن المدح والذم .

بل إنه ليذهب إلى أكثر من ذلك حين يصرح بأن هذا الصنيع من الشاعر يدل على قوته في صناعته واقتداره عليها . ووصف بهذا الاقتدار والقوة والتصرف الذي بدا فيه الإحسان والحذق أمراً القيس ، لما وجد النقاد يعيونه بالتناقض في قوله :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال